وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
كلية: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وإدارة المخاطر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: أمينة بوزيدي

تحت عنوان

دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي

دراسة حالة "البنك الوطني الجزائري"

لجنة المناقشة:

د. عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
د. عيسى بدروني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. حسان بوبعاية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وامتنان

في البداية نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل،

ويسر لنا مسعانا العلمي

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف عيسى بدروني ولجنة المناقشة لقبولها

مناقشة هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر للأستاذ بلعجوز حسين والأستاذ غفصي توفيق و الأستاذ رشيد

عريوة، و إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأخيراً أشكر كل من كان عونا لي لإنجاز هذه المذكرة

شكراً جميعاً وجزاكم الله خيراً

الإهداء

إلى من أفقدتها في مواجهة الصعاب ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من فيض حنانها

إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليها

إلى النور الذي ينير دربي بالعطاء..... أبي

إلى من يضيئ لي الطريق متنازلاً عن حقه لإرضائي والعيش في هناء .....أخي

إلى من منحوني دفء الحنان.....أخواتي

إلى الزهرات التي لابد أن نرويها بماء الوفاء ونحيطها بترابب الإخلاص..... صديقاتي

أمينة

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

فهرس المحتويات.....I

قائمة الأشكال.....III

قائمة الجداول.....IV

قائمة الملاحق.....V

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك.....**07-35**

تمهيد الفصل.....**07**

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر.....**08**

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.....**08**

المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر.....**11**

المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق آليات لجنة بازل للرقابة البنكية.....**14**

المطلب الرابع: أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.....**18**

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.....**20**

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.....**21**

المطلب الثاني: عمليات تقييم الأداء المالي.....**24**

المطلب الثالث: أهم المؤشرات والنماذج لقياس الأداء المالي والمخاطر في البنوك.....**27**

خلاصة الفصل.....**35**

الفصل الثاني: دراسة حالة "البنك الوطني الجزائري".....37-58

تمهيد الفصل.....37

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.....38

المطلب الأول: نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري.....**38**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....**41**

المطلب الثالث: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.....**43**

المبحث الثاني: دراسة الأداء المالي والمخاطر للبنك الوطني الجزائري.....47

المطلب الأول: قياس وتحليل مؤشرات السيولة للبنك.....**47**

المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشرات الربحية للبنك.....**47**

المطلب الثالث: قياس وتحليل مؤشرات المخاطر للبنك.....**52**

خلاصة الفصل.....55

الخاتمة.....58

قائمة المراجع والمصادر.....62

الملاحق.....66-67

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل إدارة المخاطر	**12**
02	أنواع المخاطر التي تواجه البنوك	**20**
03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**41**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات المخاطر	32
02	أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك	34-33
03	الميزانية العامة للسنتين 2013-2014	44-43
04	قائمة النتائج للسنتين 2013-2014	45
05	جدول تعهدات خارج الميزانية للسنتين 2013-2014	46
06	يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2013-2014	48
07	يوضح تطور نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 2013-2014	48
08	يوضح تطور نسبة القروض إلى الإجمالي الودائع خلال الفترة	49
09	يوضح تطور نسبة قابلية البنك على رد الودائع خلال الفترة	50
10	يوضح تطور معدل حقوق الملكية للأصول خلال الفترة 2013-2014	51
11	يوضح تطور هامش الأمان في مواجهة المخاطر الاستثمار خلال الفترة	51
12	يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2014	52
13	يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2013-2014	53
14	يوضح تطور معدل الرفع المالي خلال الفترة 2013-2014	54
15	يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2013-2014	54
16	يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2013-2014	55
17	يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2013-2014	55
18	يوضح تطور مخاطر سعر الفائدة خلال الفترة 2013-2014	56
19	يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2013-2014	57
20	يوضح تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2013-2014	57

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الأوزان الترجيحية لعناصر داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل	**66**
02	معدلات ترجيح مخاطر عناصر الأصول الميزانية ومخاطر الالتزامات خارج الميزانية	**67**

مقدمة

شهدت البنوك تطوراً في شتى الميادين و خاصة استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها، كما أدى إلى تعقيد عملياتها في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية في ظل المخاطر المختلفة، هذه الأخيرة يصعب تجنبها كونها جزء من عملياتها، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة بالبنوك، أصبح من الضروري تطبيق إدارة فعالة في مواجهة ومراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنوك، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافه، لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتحديدها وتحليلها سيؤدي إلى تحسين ورفع الأداء المالي.

البنوك الجزائرية مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياس للمخاطر وإدخال مفاهيم ووسائل حديثة لإدارة المخاطر، وعليها كذلك أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية وإن أضطر الأمر إعطاء لكل مسؤول نوع من أنواع المخاطر وذلك لدراسة دقيقة ومفصلة للخطر، وأن تقوم البنوك أو بالأحرى إدارة المخاطر لمواكبة ما أمكن من التوصيات التي أقرتها لجنة بازل للرقابة البنكية، وذلك من أجل رفع وتحسين أداء البنوك التجارية.

انطلاقا مما سبق ومن خلال الحديث عن إدارة المخاطر والأداء المالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي للبنوك؟

ولتبسيط الإشكالية يمكن تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي أهم الأبعاد الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك؟
2- ماهي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكيف يتم معالجتها؟
3- كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تكون ذات أهمية في تفعيل الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري؟

- **الفرضيات:**

للإجابة عن هذه الإشكالية والإحاطة بجوانبها، يتم وضع الفرضيات التالية:

1- إدارة المخاطر هي منهج للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار على المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

2- توجد عدة مخاطر تتعرض لها البنوك منها مخاطر مالية ومخاطر غير مالية ويتم قياسها بالعديد من المؤشرات والنماذج.

3- يمكن إدارة المخاطر أن تكون ذات أهمية في تفعيل الأداء المالي عن طريق قياس وتحليل الأداء المالي والمخاطر باستعمال مجموعة من مؤشرات والنماذج المختلفة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتبع مبررات اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي كما يلي:

1- الرغبة في الدراسة والبحث في مجال البنوك بصفة عامة، وإدارة المخاطر بصفة خاصة.

2- بحكم التخصص فالموضوع له علاقة بمجال تخصص"المالية وإدارة المخاطر".

3- معرفة واقع إدارة المخاطر ومستوى الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

4-لكون موضوع البحث من المواضيع الحساسة في القطاع البنكي، وكذا من المواضيع المطروحة في ساحة البنكية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة لكونها موضوع مهم وحساس للقطاع البنكي، وترجع أهميته إلى أهمية قياس وتحليل المخاطر البنكية ومعرفة كيفية إدارتها من أجل رفع وتحسين الأداء المالي في البنوك، وتوفير القدر الملائم من السيولة لضمان أموال المودعين وفي نفس الوقت إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية، وكذا التحكم الجيد في المخاطر جراء ذلك، أي قدرة البنك على توازن بين السيولة والربحية والمخاطر، ومعرفة نقاط القوة والعمل على تدعيمها.

- **أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1- التعرف على كيفية تطبيق إدارة فعالة في مواجهة المخاطر التي تواجه البنوك.

2- التعرف على المخاطر البنكية وكيفية حسابها والتحكم فيها.

3- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة الأداء المالي، وتعرف على المؤشرات المستعملة لقياس المخاطر.

- **منهج البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات أستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي قصد إبراز بعض المفاهيم والتعاريف التي جاءت بها إدارة المخاطر والأداء المالي، ثم القيام بدارسة تطبيقية والمتمثلة في إسقاط جانب النظري على جانب التطبيقي في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

- **الدراسات السابقة:**

3- أطروحة دكتورا في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، بعنوان "**الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية-حالة الجزائر**"، لطالب: بهناس العباس، سنة 2013/2012، جامعة الجزائر3، الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المصرفية شكلت جزءاً كبيراً من اهتمامات التشريع الجزائري في ظل الإصلاح المصرفي، وذلك من خلال وضع إطار مؤسساتي لتسيير ومراقبة الخطر وكذا فرض قواعد ومبادئ نظم احترازية تتعلق بنسب السيولة وضبط الائتمان وتسيير مخاطر الصرف.

- أطروحة دكتورا في ميدان علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع مالية وبنوك وتأمينات، بعنوان"**قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية-دراسة مقارنة البعض البنوك**"، لطالبة: بوجلال أنفال، سنة 2016/2015، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ومؤشرات قياسه، وكذا قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية خلال فترات قبل وأثناء وبعد الأزمة، ومقارنة النتائج بعضها البعض لإبراز نقاط القوة والضعف، وتقييم مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الإسلامية بالأزمات المصرفية والمالية.

4- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع نقود وتمويل، بعنوان "**إدارة المخاطر البنكية**"، لطالبة: خضراوي نعيمة، سنة 2009/2008، جامعة بسكرة، الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى الإمكانيات والوسائل والأساليب الحديثة التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارة المخاطر والتحوط منها، إلا أنها أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الإسلامية، وهذا لاستبعاد هذه الأخيرة عن كل ماهو حرام وأسلوبها في المشاركة، ولأنها تختار المشاريع السليمة التي تجنبها الوقوع في المخاطر.

- **حدود الدراسة:**

يعتبر موضوع دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي للبنوك موضوع واسع وللتحكم في هذا الموضوع تم تحديد إطارين مكاني وزماني يتمثلان في:

5- الحدود المكانية: وتتمثل في البنك الوطني الجزائري.

6- الحدود الزمانية: القوائم المالية المتوفرة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2014.

- **صعوبات الدراسة:**

خلال إعداد هذا العمل واجهت مجموعة من الصعوبات، وتمثلت في محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة بنك جزائري، ومحاولة اكتشاف واقع عمل لإدارة المخاطر وكذا عدم استقبال الطلبة من طرف مدراء البنوك، ونظرا لثقافة التحفظ عن المعلومات المتعلقة بالبنك وخاصة المتعلقة بالقوائم المالية لإجراء الدراسة.

- **هيكل البحث:**

على أساس ما تقدم سيتم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان إدارة المخاطر والأداء المالي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول حول ماهية إدارة المخاطر وذلك من خلال تعريفه وأهدافه وكذا أهميته، وإدارة المخاطر وفق آليات لجنة بازل، وإلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك، أما المبحث الثاني فكان حول ماهية الأداء المالي وذلك من خلال تعريفه وتعريف تقييم الأداء المالي وخطواته وصعوبات التي تعرقل تقييم الأداء المالي، ومن ثم الخروج بأهم المؤشرات والنماذج لتقييم الأداء المالي والمخاطر للبنوك.

أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري حيث تم تقديم البنك من خلال نشأته وأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وأهم مهامه، ثم تطبيق بعض المؤشرات السيولة والربحية والمخاطر على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري ثم تحليلها.

الفصل الأول

إدارة المخاطر والأداء المالي

في البنوك

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والضبط وثم الرقابة على المخاطر التي تواجه البنوك، وتؤدي كذلك دورا قياديا في تعريف الأهداف والطرق في التعامل مع المخاطر، ولاشك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة.

وأن زيادة هذه المخاطر بمختلف أنواعها، سوف تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك، لذا وجب تقييم الأداء المالي لمعرفة مدى تأثير المخاطر، وذلك عن طريق استعمال مختلف المؤشرات والنماذج لقياس الأداء المالي، وكذا التحكم الجيد لهذه المخاطر سيفعل أدائها وبتالي يؤدي إلى نمو واستمرار نشاط البنوك وزيادة مستوى أدائها المالي.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية إدارة المخاطر، أما المبحث الثاني فسيكون حول ماهية الأداء المالي للبنوك ومنه سوف نتعرف على أهم المؤشرات والنماذج المستعملة لتقييم الأداء المالي والمخاطر.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنوك، فهذا الأخير أصبح اليوم يواجه مخاطر مختلفة ومتنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من البنك إلى آخر، وبالتالي تحليل ودراسة مجمل المخاطر ومن ثم إدارتها بشكل جيد هي من العوامل المساعدة على نجاحه وضمان استقراره. ولفهم إدارة المخاطر أكثر والدور الذي تقوم به لابد من التطرق إلى بعض الأساسيات حولها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تركز البنوك في مضمونها على فن إدارة المخاطر، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المخاطر المختلفة، وليس تجنبها بل العمل على اكتشافها واحتوائها بذكاء من أجل تعظيم العائد، وهو في النهاية المقياس للنجاح وسلامة البنوك.

1- تعريف إدارة المخاطر

قبل التطرق لتعريف إدارة المخاطر سيتم تعريف المخاطر أولا.

1-1- تعريف المخاطر:

فقد تم تعريف المخاطر في قاموس (webter) بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة ومن هنا فإن المخاطر تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها[1].

ويعرف كذلك الخطر في المفهوم المالي "هو الضرر المباشر المتوقع لنشاط الوحدة الاقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، أو طبيعية أو سياسية، أو بفعل بشري. وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسارة مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الخطر على أنه احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة أو غير مخطط لها، ويؤثر سلبا على أرباح البنك.

---

[1] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الله الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006، ص165.

[2] بالقي والحمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، 2010، ص340.

1-2- تعريف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"[1].

كما تعرف بأنها "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب"[2]، ويتطلب نظام فعال لإدارة المخاطر العناصر الثلاثة التالية: تهيئة البيئة والسياسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر، وتبني طريقة مناسبة لقياس المخاطر، وأنظمة فعالة للرقابة الداخلية[3].

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية الأصول وأرباح البنك، من خلال تقليل المخاطر عند مستوى من الأرباح أوالعكس أي زيادة العوائد عند مستوى من المخاطر.

2- أهمية وأهداف إدارة المخاطر.

سيتم تطرق إلى أهمية إدارة المخاطر ثم أهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

2-1- أهمية إدارة المخاطر:

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في دعم الإدارة العامة، وذلك لقياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي[4]:

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: أي أنها تزود إدارة المخاطر للبنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم

[1] طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، العدد1، المجلد19، 2013، ص60.

[2] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين** ،دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015، ص55.

[3] بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية خلال فترة 2003-2013**، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016، ص65.

[4] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل بدراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورا، علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014، ص78.

التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتتبع الإستراتيجية المقصودة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاص بالبنك.

– تنمية الميزة التنافسية: أي التعرف على المخاطر هي مدخل ضروري لمعرفة التكاليف الواجب تقاضيها من العملاء.

– قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: أي أن الخسائر هي النتيجة لكل مخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسارة القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع.

بالإضافة إلى[1]:

– أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال، وخصوصا في البيئة الصناعة المالية والبنكية.

– الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة ومتعددة للبنك نتيجة توجه العمل البنكي إلكترونيا، مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

– تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا تؤثر على ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر والمساعدة في اتخاذ قرارات.

2-2- أهداف إدارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر إلى دعم إدارة البنك، من خلال تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وقياسها وبالتالي الحد منها، ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل، كما تهدف إلى التأكد من إكتيفاء كافة المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر، وحصر مجمل المخاطر وتحديد الآليات التي يجب إتباعها[2].

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في[3]:

– المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص47.

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، علوم المالية والمصرفية، حلب، 2014، ص 6.

[3] شعبان فرج، **دروس موجهة لطلبة الماستر**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص 79.

– إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأدوات، وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

– إدارة المخاطر والتخطيط هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض ولا يمكن فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

– تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الثاني: عمليات إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر بشكل فعال ومنظم من خلال جهاز شامل لها، ويتم من خلاله تحديد كافة العمليات والأدوات والمسؤوليات المطلوبة لضمان إدارة فعالة للمخاطر.

1- مراحل إدارة المخاطر: يمكن إيجاز مراحل إدارة المخاطر فيما يلي:

1-1- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل، وأن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى الإدارة ككل.

1-2- قياس المخاطر: إن المرحلة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب النظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته، واحتمالية حدوث هذه المخاطر، والقياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر[1].

1-3- ضبط المخاطر: هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي: تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر وإلغاء هذه المخاطر، وعلى الإدارة أن توازن ما بين عائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

1-4- مراقبة المخاطر: تعمل البنوك على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر

[1] بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة إلى الجزائر)**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، ص3.

تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر، ومختلف الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات[1].

1-5- التقييم والمراجعة: يجب إدراج التقييم والمراجعة في البرنامج لسببين هما: الأول أن عملية إدراج المخاطر لا تتمم من فراغ، أما السبب الثاني فهو تكرار الأخطار أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف[2].

الشكل رقم(1): مراحل إدارة المخاطر.

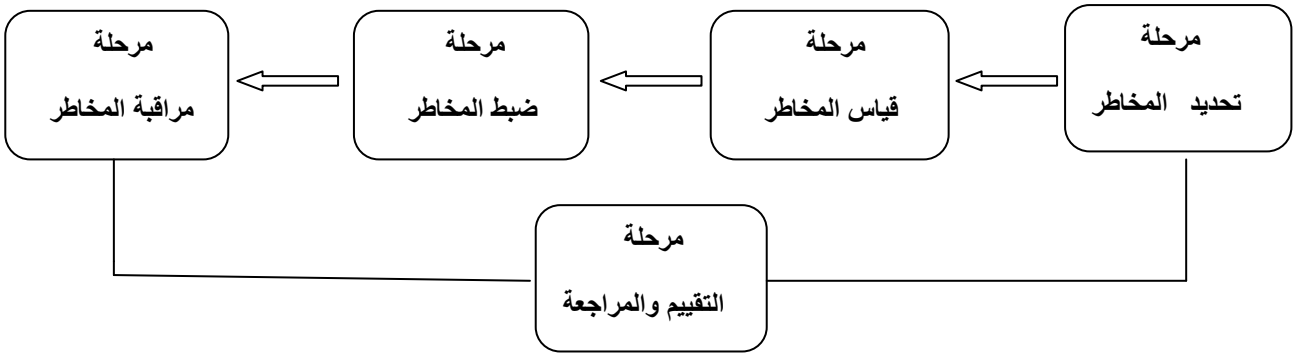

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المطلب الثاني من المبحث الأول.

2- أساليب إدارة المخاطر:

تكون لدى البنوك خيارات لمواجهة المخاطر المختلفة تتمثل في[3]:

- تجنب الخطر أي اتخاذ القرارات من الحد لنشاط معين أو إيقاف النشاط كليا، وذلك عندما ينطوي هذا النشاط على خسائر محتملة جسيمة ولا تتوفر لها التغطية المناسبة.

- نقل الخطر أو تحويله، أي تقوم البنوك بتحويل الأخطار المختلفة لشركة ما لتتحمل النتائج والآثار المحققة، وذلك مقابل مبلغ نقدي كشركات التأمين.

- الاحتفاظ بالخطر أو افتراض الخطر ويظهر من وجود احتمالين هما: إذا كان الخطر مهملا وسبب عدم معرفة وجوده، أما الاحتمال الثاني إذا حدث وإن وجد الخطر يتم اهتمام بوجوده، وتم وضع قرارين الأول

[1] شقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبقة الأولى، عمان، 2012، ص304.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص63-64.

[3] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ص212-214.(بتصرف)

بعدم اتخاذ أي قرار بشأنه، أما الثاني الاحتفاظ به ولكن يجب على إدارة المخاطر التأكد من مقدرة البنك على تحمل الخطر.

– تخفيف الخطر أو منع الخسارة وذلك عن طريق التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق حوادث، من أجل تقليل اللاتأكد والشك الناجم عن اتخاذ القرارات.

– مبدأ سياسة التنويع أي ضرورة قيام البنك بتنويع أصوله وتنويع مختلف المجالات وذلك من أجل تقليل الأخطار.

3– مبادئ إدارة المخاطر:

تعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي تواجه البنوك، وينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي هو أساس إدارة المخاطر ومن بين المبادئ الذكر مايلي[1]:

– تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس إدارة البنك ككل، إذ يعد المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر أي أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر، وتخصيص رأس المال يتناسب مع مستوى المخاطر، والقرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

– أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى" لجنة إدارة المخاطر" تشمل بعض المسؤولية لتنفيذ برنامج البنك، وتناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية إدارة المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

– على مجلس إدارة البنك إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل الجاد والحرص الواجب لتجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

– يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك، وخاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الائتمان والمخاطر السيولة، ويشترط أن يكون على دراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك ذات علاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه.

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص48–49.

بالإضافة إلى المبادئ أخرى تتمثل في[1]:

– وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام قياس إلى مراقبة المخاطر.

– لابد من تقييم أصول كل البنك وخاصة الاستثمارية منها، وذلك على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطرة والربحية.

– استخدام أنظمة معلومات لإدارة المخاطر ووضع ضوابط الأمان الملائمة لها، وخطط الطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق آليات لجنة بازل للرقابة البنكية.

في ظل تزايد المخاطر التي تواجه البنوك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر المختلفة، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة البنكية.

وتتطلب معايير لجنة بازل من البنوك تغيير في إستراتجيتها وخاصة إستراتجية إدارة المخاطر البنكية، لهذا سيركز المطلب على العلاقة التنظيمية بين إدارة المخاطر ولجنة بازل1 ولجنة بازل2 ولجنة بازل3 في ظل التطورات التي واكبتها هذه اللجنة بآلياتها التي تطورت وتغيرت كثيرا في كيفية إدارة المخاطر البنكية.

1- اتفاقية بازل1:

حاولت لجنة بازل (سنة 1988) من خلال عملها رئيسي الربط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان للمخاطرة ولهذا فأنها أعطت أولا الأهمية لإدارة المخاطر البنكية من خلال اختلاف أوزان مخاطر الموجودات البنكية، وقد احتوت اتفاقية بازل للرقابة البنكية على العديد من الجوانب المهمة تتمثل في الآتي[2]:

– التركيز على المخاطر الائتمان أي ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية وبعدها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى مثل (مخاطرة سعر الفائدة).

[1] بلعجوز حسين، **إدارة المخاطر البنكية وتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص9.

[2] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص80-81.

– تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها إذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك تحصيلها.

– تقسيم دول العالم إلى مجموعتين المجموعة الأولى دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي دول ذات مخاطر أقل وتضم بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، وم أ، إيلندا، البرتغال، اليونان، أما المجموعة الثانية هي دول ذات ترتيبات مع الصندوق النقد الدولي (FMI) أي ذات مخاطر أكبر من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.

– وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجود بأوزان مخاطرة تتراوح بين 0% و100%، وأن إعطاء وزن مخاطرة لموجود ما لا يعني أنه موجود مشكوك في تحصيله بدرجة المخاطرة نفسها بعد تكوين المخصصات اللازمة.

– مكونات رأس المال أي تم الاتفاق إلى إطار مباحثات لجنة بازل على تقسيم رأس المال البنكي إلى شريحتين وذلك لأهداف رقابية وإشرافية: الشريحة الأولى أي رأس المال الأساسي ويشمل على رأس المال المدفوع (حقوق الملكية)، والاحتياطات المعلنة، والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، أما الشريحة الثانية أي رأس المال المساند أو التكميلي ويشمل على الاحتياطيات غير المعلنة(هي التي لا تظهر في الحسابات الختامية للبنك أي خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن يجب أن تكون مقبولة من طرف البنك المركزي، وتنتج نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها)، والاحتياطيات إعادة تقييم الموجودات(تظهر نتيجة تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلا من قيمتها الدفترية)، والقروض المساندة، والأسهم والسندات. وقد اشترطت أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي كحد أقصى، وأن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي[1].

ويحسب معدل كفاية رأس المال[2] :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان}} \geq 8\%$$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة (انظر الملحق رقم 1).

[1] نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية،**بازل 1وبازل 2**، السلسلة 5، العدد 4، دولة الكويت، نوفمبر 2012، ص3.
www.kids.edn.kw

[2] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص ص 82-92.(بتصرف)

اقترحت اللجنة في سنة 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق*، وكذا تغطية مخاطر الائتمانية، ومقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار الشريحتين القائمتين، وتتمثل الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

2- اتفاقية بازل 2:

في سنة 1999، وضعت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية سميت "بازل2" من أجل تغطية بعض النقائص الموجودة في الاتفاقية الأولى التي أخذت بعين الاعتبار خطر الائتمانية فقط، وتغطي بازل2 ثلاث مخاطر بنكية وهي: خطر القرض (بنسبة 75%)، خطر السوق (بنسبة 5%)، والخطر التشغيلي (بنسبة 20%)، وقد سمحت هذه الاتفاقية بتغطية كبيرة للمخاطر البنكية، وشملت ثلاثة الأعمدة إضافية، العمود الأول: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال(نسبة الكفاية) أي إضافة الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) ويجب أن تكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق لا تقل عن سنتين، وأن تكون في حدود 250% من رأس المال البنك، والعود الثاني: ضمان وجود طريقة فعال للمراجعة والمراقبة، أما العمود الثالث: فهو يتعلق بالشفافية المالية للبنوك ونظام السوق[1]، أي وجود نظام فعال لانضباط السوق والسعي إلى استقراره وهذا يتطلب من البنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس المال ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم هذه المخاطر وأنواعها وكيفية التعامل معها، وكذلك نظام البنك الداخلي لتقدير رأس المال، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات والأسواق المالية على علم بها[2]. وتصبح المعادلة كالآتي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 +شريحة 2 + شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بالأوزان+مقياس المخاطر السوق×12.5+مقياس المخاطر التشغيل×12.5}} \geq 8\%$$

[1] طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 72-73.
[2] نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **مرجع سابق**، ص 4.
*المتمثلة في تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم (المشتقات).

3- اتفاقية بازل 3:

جاءت معايير لجنة بازل3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية "أزمة رهن العقاري"، وخاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وكذا نتيجة قصور معايير بازل2، وتمثلت أهم المرتكزات التي قامت بها لجنة بازل3 في مايلي[1]:

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5%، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%.

- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8% وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10%.

- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد على نسبتين في هذا المجال هما: الأولى في المدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وتحسب بنسبة الأصول ذات سيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً. والثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل (NSFR)، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

- إدخال نسبة رفع الرافعة المالية (نسبة الاستدانة) كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، وتهدف هذه نسبة إلى: وضع حد الأدنى لتراكم المديونية في القطاع البنكي، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر زعزعة استقرار النظام المالي والاقتصاد، وكذا تطبيق ضمانات إضافية ضد مخاطر النموذج ومخاطر التقدير، أما فيما يخص طريقة حساب هذه النسبة فهي تحسب بقسمة رأس المال الشريحة الأولى على مجموع الأصول (بما في ذلك الأصول خارج الميزانية) وحددت القيمة العظمى لهذه النسبة ب3%، فإذا كانت هذه نسبة مرتفعة فإن البنك يحتفظ بالكثير من الأصول لرأس المال معين[2].

[1] بريش عبد القادر وزهير غراية، **مقررات بازل3 ودورها في تحقيق المبادئ الحوكمة وتعزيز الإستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015، ص 110-111.

[2] بركات سارة، **دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى الجزائر**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص103.

المطلب الرابع: أنواع المخاطر التي تواجه البنوك

تتعرض البنوك كغيرها من المؤسسات إلى عدة مخاطر يصعب تجنبها، وبذلك تحاول تحمل المخاطر من أجل تحقيق عوائد أكثر وكذا تحسين مستوى الأداء المالي، كون أن هذه المخاطر تمثل جزء من عملياتها، ويمكن تصنيف المخاطر إلى عدة أنواع منها:

1- المخاطر المالية: وتشمل مايلي:

1-1- مخاطر الائتمان: هو المتغير الأساسي المؤثر على الدخل والقيمة السوقية للحقوق الملكية الناتجة عن تأجيل أو عدم السداد القرض، وبذلك يتحمل مخاطر عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة وتعتبر القروض هي الأهم المصادر الائتمان للبنك[1]، أي أن لجنة بازل1 (سنة 1988) أصدرت وثيقة تلزم المصارف أن تحتفظ برأس المال لتغطية هذه المخاطر.

1-2- مخاطر السيولة: تظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الالتزامات ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات، أو تسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته وفي حالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار البنك[2]، وتنتج مخاطر السيولة عن عدة أسباب أهمها: عدم الموائمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم، عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والمحقق من الفائض النقدي،أو بسبب عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في الأسواق المالية[3].

1-3- مخاطر رأس المال: تعكس مخاطر رأس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها البنك، فرأس المال (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها، لذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية أو درجة المخاطر التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات[4].

1-4- مخاطر السوق: تواجه البنوك مخاطر مشتركة الموجودة في الأسواق غير المستقرة، وتكون مخاطر السوق عادة في عدم استقرار مؤشراتها كأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتغير قيمة النقود.....إلخ، حيث أن تحركات الأسعار قد تنتج عنها أرباح أو خسارة بالنسبة للبنك لذلك فقد أصدرت لجنة بازل2 (سنة1999) وثيقة تلزم البنوك أن تحتفظ برأس المال لتغطية هذه المخاطر، وفيما يلي أهم مخاطر السوق:

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص 65.
[2] فائزة لعراف، **مرجع سابق**، ص 57-58.
[3] حياة نجار، **مرجع سابق**، ص168.
[4] خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص115.

1-4-1- مخاطر سعر الفائدة: تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها البنك، مع العلم أن مخاطر أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بالتنويع ولكن يمكن مواجهة الخسائر عن طريق التغطية[1] .

1-4-2- مخاطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات الأجنبية.

1-4-3- مخاطر التسعير(السعر): تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وهناك عوامل تؤثر على مخاطر سعر وهي عوامل خارجية (الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة) وداخلية (الهيكل التمويلي للوحدة، نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية وخصائصها وتشغيلها)[2].

2- المخاطر غير المالية: وتشمل ما يلي:

2-1- مخاطر التشغيلية: هي مخاطر التعرض للخسارة التي تنجم عنها عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية، وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء، وقد ركزت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية ومنذ 1998 على مخاطر التشغيل والتي أصبح لها دور فاعل في تشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر والناتجة عن: تطور وتعقد الخدمات المالية، زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وتوسع المصارف في أنشطتها على المستوى العالمي[3].

2-2- مخاطر الإستراتيجية: تنشأ نتيجة لغياب الإستراتيجية مناسبة للبنك، ويقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك في ضوء الظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية.

2-3- مخاطر القانونية: تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية الإلكترونية.

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص 71.
[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 237-238.
[3] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص 75-76.

2-4- مخاطر السمعة: تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة وفعالية[1].

سيتم التطرق في المبحث الثاني لأهم المؤشرات لقياس تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الشكل رقم (2): أنواع المخاطر التي تواجه البنوك.

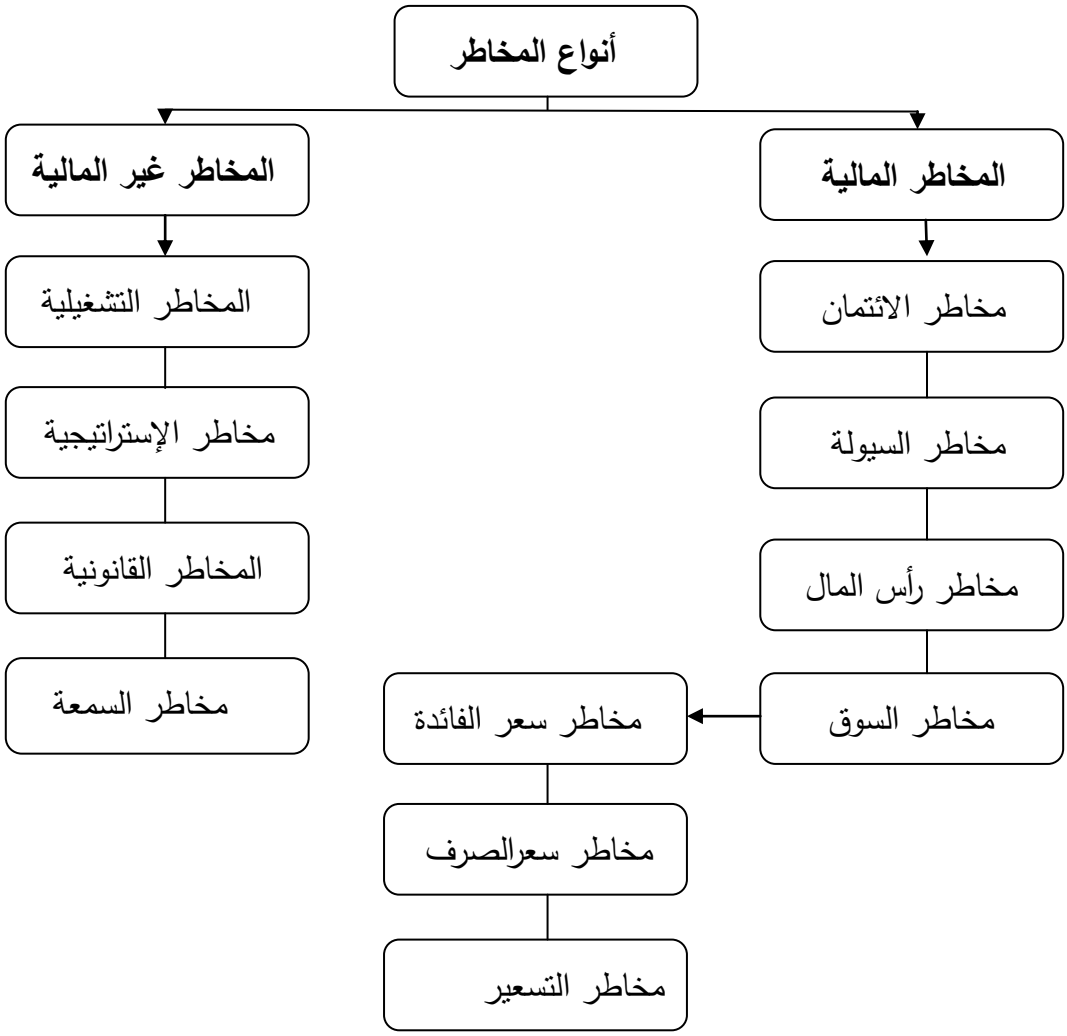

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2005. وصادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2013.

[1] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص245-249.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

تعتبر المخاطر بكل أنواعها من عوامل التي تعرقل البنوك على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع المسؤولين إلى اهتمام بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة البنوك، فوجب عليهم الاعتماد على مؤشرات والنماذج لتقييم أدائها المالي، سنتطرق لبعض أساسيات حول الأداء المالي .

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

قبل تطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي لابد من معرفة تعريف الأداء المالي أولا.

1- تعريف الأداء المالي:

يعتبر الأداء حسب هذين الكاتبين عن انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية، البشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالة بصورة تجعلها قادرة تحقيق أهدافها، والأداة هنا محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها(الكفاءة) وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة (الفعالية)[1].

يعرف الأداء المالي بأنه "يعد مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، ويعد أيضا وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخداماتها للوصول إليه من خلال الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة[2].

ويعبر عن الأداء المالي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطر[3].

---

[1] بوجلال أنفال، **مرجع سابق**، ص 87.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص 234.

[3] غفصي توفيق، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2012، ص 35.

2- تعريف تقييم الأداء المالي

تعرف عملية تقييم الأداء على أنه شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي تتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

وأن تكون عملية تقييم الأداء بشكل نظام كامل يتضمن العناصر التالية: انتساب المعلومات المناسبة والموثوقة في التوقيت السليم وبصيغة قياسية، ويتضمن أغراض وأهداف محددة، وكذا معايير محددة للتقييم، وكيان إشرافي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج وصنع القرارات يتصف على أساس النتائج، وبرنامج للحوافز الإدارية[1].

وتعرف على أنها "هي قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجمعة بالاستناد على نتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء الجيد في المستقبل"[2].

من خلال ماسبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه قياس مدى كفاءة البنك في إستخدام الموارد المتاحة لديه، والنتائج المحققة في ضوء معايير ومؤشرات محددة مسبقا، وذلك لاكتشاف بعض انحرافات حول تطورها، وبهذه طريقة يتم تحسين وتفعيل أداءها المالي.

3- أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

3-1- أهمية تقييم الأداء المالي: وتشمل ما يلي[3]:

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي يتخذ البنك الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 90-92.
[2] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 31.
[3] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص ص 232-234.

– ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

– متابعة ومعرفة بنشاط البنك وطبيعته، والظروف المالية والاقتصادية المحيطة، والمساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية، والمساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

بالإضافة إلى[1]:

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي، وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

– دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء البنوك التي تعمل في نفس القطاع.

– وضع التوصيات الملائمة معتمدة على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على البنوك للتعامل معها ومعالجتها.

3-2- أهداف تقييم الأداء المالي: وتشمل مايلي[2]:

– الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في النشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافها مستقبلا.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

– تسهيل تحقيق تقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك باعتماد على نتائج التقييم الأداء لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا إلى تقييم الشامل أعلاه بين الطموح وإمكانيات المتاحة، حيث تشكل

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 52-53.
[2] مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، ص 32.

نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات الخطط العلمية البعيدة عن مزاجية وتقديرات غير الواقعية.

وكذا الكشف على مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية، حيث أن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة التجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني ثانية القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة[1].

المطلب الثاني: عمليات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل وجب إتباعها، وأن لاتحقق إلا بتجاوز مجموعة الصعوبات التي تعرقل عملية التقييم، ويمكن تقييم أداء البنوك من خلال أنظمة وطرق وكذا مؤشرات ونماذج وذلك لمعرفة مستوى الأداء المالي.

1- مراحل وصعوبات تقييم الأداء: هناك مجموعة من المراحل مكملة لبعضها البعض نذكر منها[2]:

1-1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط البنك،

1-2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء.

1-3- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

1-4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر،2006، ص 42.
[2] مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، ص 39.

1-5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطط وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة على المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وتتعرض عملية تقييم الأداء إلى صعوبات وأخطاء تقع فيها البنوك ومن بينها مايلي:

- عدم وضوح الأهداف التقييم وسوء اختيار المعايير، وعدم القيام بعملية تقييم في وقت المناسب[1].

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك، وممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف المدراء البنوك في تقاريرهم وبياناتهم، وتزايد نشاطات خارج الميزانية، والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة[2].

2- طرق تقييم الأداء المالي: يمكن تقييم الأداء في البنوك من خلال تطبيق الأنظمة التالية:

2-1- نظام الموازنات التقديرية: يعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء، خصوصا الموازنات المرنة، والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة، على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال المحددة في الخطة لمختلف أنشطة البنك بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية وإظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية، وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء على مستوى البنك ككل أو على مستوى قسم معين.

2-2- نظام محاسبة التكاليف المعيارية: يقتضي هذا النظام تنظيم تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية، ومن جهة ثانية النتاج مقيم بتكاليف معيارية، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال.

2-3- نظام الإدارة بالأهداف: يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية: تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازاتها، وتتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح

[1] بوجلال أنفال، **مرجع سابق**، ص 98.
[2] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، ص 36.

المكافآت والعلاوات على أساس هذه النسب، وتقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء النسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

2-4- النسب المالية: بدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية للبنوك لتقييم أدائها وللتخطيط أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضا من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء، والإدارة يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للبنك أو لتقييم الأداء قسم معين من الأقسام، ومن بين بعض نسب : نسب الربحية، نسب التقويم ، نسب الرافعة وإدارة المديونية، نسب النمو.....إلخ.

3- معايير الأداء المالي: وتشمل مايلي:

3-1- المعايير التاريخية: وتعني مقارنة الأداء المالي الحالي مع الأداء السابق وتعد هذه المعايير لمعرفة درجة التحسن أو التردي في أداء البنك ويشترط الاستعمال هذه المعايير انتقائها بدرجة وعدم حصول أي متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط أو استعمال أساليب جديدة وكذلك استبعاد أثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلا.

3-2- المعايير المستهدفة: وهي تلك المعايير التي توضح اجتهاد لتعكس مستوى معين لأداء يمكن اعتباره مناسبا وتتمثل هذه المعايير بالأرقام أو الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوة الاقتصادية وأرقام الكلف المعيارية أوهي من المعايير المهمة إلا أن ما يعاب عليها هو احتمال عدم الدقة في إعدادها أو عدم تعبيرها بشكل واقعي عن أهداف المرغوبة[1].

3-3- المعايير القطاعية(الصناعية): يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء البنك ومتابعته دوريا، خاصة وأن البنوك تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على رغم وجود اختلافات عديدة بين البنوك موضوع المقارنة في القطاع الواحد.

3-4- المعايير المطلقة: وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في بنك معينة[2].

[1] رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، معهد الإدارة، الرصافة، ص 121.
[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص 238.

المطلب الثالث: أهم المؤشرات والنماذج لقياس الأداء المالي والمخاطر في البنوك.

لتقييم الأداء المالي والمخاطرة يتطلب العديد من المؤشرات سواء معتمد عليها عالميا أو وطنيا، وتختلف هذه المؤشرات من منطقة إلى أخرى أومن بنك إلى بنك آخر، وذلك وفق لظروف المتاحة له، سيتم التطرق إلى أهم مؤشرات التي تعتمد عليها البنوك الجزائرية وبعض المؤشرات الأخرى.

1- المؤشرات التي تعتمد عليها البنوك الجزائرية: بحثا عن إطار داعم ومؤيد لسلامة البنوك وتأكيدا على تواصل استقرارها الذي ينبثق عنه ظهور نظام مالي متوازن، قررت لجنة بازل مجموعة من المعايير اعتبارها وسائل لتحسين نظم قياس المخاطر وكيفية مثلى لإدارتها، ومنذ 1990 شرعت السلطات العمومية في الجزائر بإجراء تعديلات هيكلية على قطاعها البنكي بهدف العمل وفق آليات اقتصاد السوق[1]:

2-1-نسبة الملاءمة المالية : عرفت التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر رقم 74-94 من المادة3 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر للتسيير البنوك والمؤسسات المالية، المعدل والمتمم بواسطة التعليمة رقم 07-09 الصادرة في 25 أكتوبر 2007 نسبة الملاءمة على أنه العلاقة بين رأس المال الصافي (FPN) ومجموع مخاطر القروض التي يواجهوها أثناء القيام بعملياتهم يجب أن تكون تساوي على الأقل 8 % ، ولخصوصية البنوك الجزائرية وضعت مراحل لتطبيق هذه نسبة وهي: 4% إبتداء في نهاية جوان 1995، 5% ابتداء في نهاية ديسمبر 1996، 6% ابتداء في نهاية ديسمبر 1997، 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998، 8% ابتداء في نهاية ديسمبر 1999، وتحسب كالآتي:

$$\text{معدل الملاءمة المالية} = \frac{\text{رأس المال الصافي (FPN)}}{\text{المخاطر المرجحة (انظر إلى الملحق رقم 2)}} \geq 8\%$$

وحسب التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسبة الملاءمة المطبقة في البنوك، نص على رفع نسبة الملاءمة من 8% إلى 9,5% إبتداءاً من أول أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الأساسي (أو القاعدي كما يسميه) كلا من المخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل بنسبة

[1] بركات سارة، **مرجع سابق**، ص 108.

7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2,5% من الأموال الخاصة القاعدية للبنك والذي سماه "وسادة أمان"، وخول التنظيم للجنة المصرفية منح مهلة للبنوك للتطبيق التدريجي لهذه الإجراءات[1].

2-2- نسبة تقسيم المخاطر[2]: لقد حددت المادة 2 من التعليمة 74-94 نوعين من النسب، الأولى تتعلق بالعميل واحد والثانية تتعلق بمجموعة من العملاء، وتهدف هذه النسبة إلى تحديد العلاقة بين الأموال الذاتية والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا.

$$\text{نسبة تغطية المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد} = \frac{\text{المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 25\%$$

ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في مضاعف نسبة ملاءمة (أي 16%).

وطبقا للمادة 2 من التعليمة 74-94 فإن المبلغ الإجمالي للمخاطر الناجمة عن مجموعة المستفيدين، أي لا تتجاوز مخاطر كل منهم 15% من الأموال الخاصة الصافية للبنك، يجب أن لا يتجاوز 10 مرات الأموال الخاصة الصافية.

$$\frac{\text{مجموع الالتزامات الفردية التي تفوق 15\% من الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq \text{10 مرات الأموال الخاصة الصافية}$$

2-3- نسبة معامل الأموال الخاصة: فحسب التنظيم 04-04 الصادر في 19 جويلية 2004، المادة 09 يجب أن يحسب هذا المعامل في 31 ديسمبر من كل سنة، ويجب أن يساوي على الأقل 60% ويحسب بالطريقة التالية:

[1] سليمان ناصر وآدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة – أي دور البنك الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 2، جوان 2015، ص 23.

[2] بركات سارة، **مرجع سابق**، ص 108.

$$\text{نسبة معامل الأموال الخاصة} = \frac{\text{رأس المال والمصادر الدائمة}}{\text{الاستخدامات الدائمة}} \geq 60\%$$

بالإضافة إلى النسب التي تعتمد على مفهوم رأس المال، على البنوك احترام نسب أخرى والمتمثلة في[1]:

2-3-1- نسب السيولة: فحسب المادة 03 من التنظيم الصادر عن بنك الجزائر رقم 11-04 ل24 ماي 2011، فعلى البنوك احترام نسبة السيولة الدنيا، والتي تساوي على الأقل 100% بين القيمة الإجمالية للأصول المتاحة والقابلة للتحقيق في المدى القصير والالتزامات التمويل الواردة من البنوك ومن جهة أخرى مجموع الخصوم في الأجل القصير والالتزامات المقدمة.

2-3-2- الاحتياطي الإجباري: فحسب المادة 04 من التنظيم 04-02 ل4 مارس 2004، يتكون الاحتياطي الإجباري من الالتزامات المجمعة أو المقترضة بالدينار والالتزامات الناتجة من العمليات خارج الميزانية باستثناء الالتزامات باتجاه بنك الجزائر، و معدل هو 12% كما يتم تكوين الاحتياطي في مدة شهر واحد الذي يبدأ من اليوم 15 إلى اليوم 14 من الشهر الموالي، كما أن معدل لا يتجاوز 15% ويمكن تساوي صفر(المادة 05 من النظام رقم 02-04).

2-3-3- مستوى الالتزامات الخارجية الصافية: يجب أن لا تتجاوز مستوى الالتزامات الخارجية الصافية أربع مرات من رأس مالها على النحو المحدد في القواعد التنظيمية التحويطة، وذلك ابتداءاً من 1994 (المادة 02 من التعليمة رقم 68-94 ل25 أكتوبر 1994 التي تحدد المستوى الالتزامات الخارجية للبنوك).

2-3-4- مستوى الالتزامات الممنوحة للمساهمين والمدراء: حسب المادة 168 من قانون 90-10 المتعلق بالقانون النقد القرض فأنه يجوز للبنك أن يمنح قروضا لمديريها وللمساهمين ولاكن بشرط أن لا يتعدى مجموع هذه قروض 20% من أموالها الخاصة.

2-4- الأموال الخاصة: تنص المادتين 04-06 من التعليمة رقم 94-74 المؤرخة في 29 أكتوبر 1994 تتكون الأموال الخاصة من الأموال القاعدية (وتضم حقوق المساهمين، الاحتياطات المعلنة، الأرباح المحتجزة، والمخصصات على المخاطر المصرفية) + الأموال الخاصة التكميلية (وتضم احتياطات إعادة

[1] بركات سارة، **مرجع سابق**، ص 19.

التقييم، أموال ناتجة عن إصدار سندات أو القروض مشروطة، ومخصصات ذات طابع عام) – عناصر للخصم (وتضم الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات الإقراض الأخرى، أي سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفيات وسندات المساهمة الصادرة عن مؤسسات الإقراض)[1].

2-5- التأمين على الودائع: يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية المقترحة من لجنة بازل وتأكد هذا التوجه مع الأزمات التي تعرض لها مؤخرا النظام البنكي خصوصا بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث حدد القانون 03/ 04 الصادر في 04 مارس 2004 نظام ضمان الودائع والذي يقوم بتسيير شركة ضمان الودائع[2].

3- بعض مؤشرات الأخرى: وتشمل ما يلي:

3-1- نموذج العائد على حقوق الملكية[3]: اعتبر هذا نموذج لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد أستخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في ولاية المتحدة الأمريكية، من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم إختبارها، تتمثل أساس في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين تتعلق بقياس العائد والمخاطر المختارة، فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول(ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية(EM) على رفع العائد على الحقوق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول(ROA) بمؤشرين هما:

[1] لعراف فائزة، **مرجع سابق**، ص 127.
[2] بعلي حسني مبارك، **مرجع سابق**، ص 93.
[3] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 03، الجزء الأول، 2004، ص 90-91.

-هامش الربح(PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

-منفعة الأصول(AU) ويسمى استعمال الأصول، يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول.

ويقاس هامش الربح(PM) بالعلاقة التالية: هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات.

-تقاس منفعة الأصول(AU) بالعلاقة التالية: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه تحسب العائد على الأصول(ROA) = هامش الربح(PM) × منفعة الأصول(AU).

العائد على الأصول = (النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء فمثلا إذا حقق بنك ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو عن طريق التحسين ، بمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكلاهما.

المساهمة الثانية لنموذج ديبون هي توضيح العلاقة بين العائد على الأصول ROA وعائد على حقوق الملكيةROE ، حيث ينبع الفرق بين الإثنين (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية، إذن عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على الحقوق الملكية بشكل التالي:

-العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)×(النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات) ×(إجمالي الأصول / حقوق الملكية).

أي $ROE = UA \times PM \times EM$

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في الربط العلاقة بين العائد و المخاطر، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية و يعكس مستوى المخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات المخاطر في الجدول التالي:

جدول رقم (1): مؤشرات المخاطرة.

المؤشر	العلاقة	التفسير
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أوهما معاً.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	يشير إلى السيولة النقدية المطلوبة لمواجهة المسحوبات من الودائع.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.	تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك، كما تشير إلى درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر.
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

3-2- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة: تعتبر مقياسا متميزا للأداء، تقيس ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس المال البنك، وتهتم القيمة الاقتصادية المضافة على فكرة أن المؤشرات المحاسبة التقليدية

غير كافية عندما يتعلق الأمر بعملية خلق القيمة، ومن خلال مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة مع المؤشرات التقليدية الأخرى بأنها تهتم بالربح الصافي وحسابها يتطلب إجراء مجموعة من التعديلات المحاسبية وحساب الربح التشغيلي بعد الضرائب، كما يجب حساب متوسط التكلفة المرجحة لتكلفة رأس المال لتقدير حجم التكاليف، وتحسب كالآتي:

عندما تكون موجبة فإن العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال وهنا البنك يكون قادر على خلق ثروة للمساهمين، وإذا كانت سالبة فهذا يدل العوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال وبالتالي تحقيق أداء أدنى، وفي بعض الأحيان تكون معدومة تماما هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط[1].

3-3- النسب المالية لقياس الأداء المالي للبنوك: الجدول الموالي يوضح أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك.

جدول رقم (2): أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك.

نسب الأداء	العلاقة
نسب السيولة	
نسبة الاحتياطي القانوني	الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	النقدية + المستحق على البنك / إجمالي الأصول
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	(النقدية بالخزينة + النقدية بالبنوك الأخرى) / إجمالي الودائع
نسب الربحية	
معدل العائد على حقوق الملكية[2]	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
معدل العائد على الودائع	النتيجة الصافية / إجمالي الودائع
هامش صافي الربح من الفوائد	صافي الربح بعد الضريبة / الفوائد الدائنة
هامش الفائدة	(الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / الأصول العاملة*
معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
نسب توظيف الأموال	

[1] حسنية صيفي ونوال بن عمارة، **قياس الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة**، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 182.

*الأصول العاملة: تشمل كافة الأصول باستثناء النقدية والأصول الثابتة.

معدل توظيف الخصوم	إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع + حقوق الملكية
معدل استثمار الودائع	إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات
نسب الرفع المالي	
معدل الاقتراض إلى الأصول	إجمالي القروض / إجمالي الأصول
معدل هيكل رأس المال	إجمالي القروض / إجمالي الأصول
معدل الاقتراض إلى حق الملكية	إجمالي القروض / حقوق الملكية

المصدر: بوجلال أنفال، **مرجع سابق**، ص 131-132.

خلاصة:

من خلال دراسة الفصل الأول أن البنوك تتعرض كغيرها من المؤسسات إلى عدة مخاطر يصعب تجنبها لكونها جزء من عملها، ولذلك محاولة البنك تحمل المخاطر من أجل تحقيق عوائد أكثر، وتركز البنوك في مضمونها على فن إدارة المخاطر وأهمية اكتشاف المخاطر التي تتعرض إليها، وتعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة وكذا مراقبة المخاطر، وينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر من احتمالية وقوع المخاطر.

في ظل تزايد المخاطر التي تواجه البنوك، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة المخاطر وإدارة المخاطر المختلفة، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية.

تعتبر المخاطر بكل أنواعها من عوامل التي تعرقل البنك على قيام بمهامها وتحقيق أهدافها، لذا يتم تقييم أدائها مالي لمعرفة انحرافات وبالتالي يتم تصحيحها، كما تعتبر مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم أداء البنك حيث تضمن هذه الأخيرة سير نشاط البنك بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة

"البنك الوطني الجزائري"

تمهيد:

دراسة الموضوع من الجانب النظري يظهر جلياً أن إدارة المخاطر تحدد ونفس الوقت تعالج المخاطر التي تواجه البنوك، كما أن نجاح إدارة المخاطر لأي بنك متوقف على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية وأن أي زيادة للمخاطر بكل أنواعها تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك.

لإعطاء الموضوع بعداً آخر لابد من إبراز دور إدارة المخاطر في تقييم الأداء المالي بالبنوك، حيث تم بإجراء دراسة على البنك الوطني الجزائري والذي يعتبر من أهم البنوك في الجزائر، وتم من خلاله تقييم مستوى أدائها المالي خلال الفترة الممتدة من 2013 – 2014.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لتقديم البنك الوطني الجزائري، من حيث نشأته، مهامه، وأهدافه الذي يسعى إليها.

أما المبحث الثاني فقد عالج تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، من حيث قياس وتحليل مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات المخاطر.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي أنشأت بعد الاستقلال، كما يدل اسمه فهو بنك عمومي يختص بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج الوطن، كما أنه يسعى للتوسع لشبكاته فقد قام بإنشاء 17 مديرية الجهوية للاستغلال، و211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

المطلب الأول: نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري

1-نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها، والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على رغم من أنه أسس على شكل شركة وطنية برأس المال قدره 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ومن خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدرة 5%، ويمكن أيضاً أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس المال والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس المال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات، ويعمل كبنك لقبول الودائع قصيرة وطويلة الأجل من أجل تمويل مختلف حاجات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد وكذا لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، والتجارة، والزراعة .....إلخ، كما أنه استخدم كأداة لتحقيق سياسة الحكومة لتخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

كما أنه يمكن أن تقوم بإعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية، وتمويل التجارة الخارجية، وقبول الودائع بكل أشكالها، وإعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات أو بضمانات، وكذا التدخل في

العمل الصرف الآني أو الآجل، والعمل كمراسل للبنوك الخارجية، وخصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية .....إلخ.

في سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 26 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقاً لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 في 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 في 21 جوان 1988 وقانون 88-177 في 28 سبتمبر 1988 وكذا القانون التجاري.

بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار **(ب و ج)** وباللغة الفرنسية **(BNA)** وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر في 8 شارع شي غيفارة، وحددت مدته 50 سنة ابتداءاً من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وقد قدر رأس المال البنك الوطني الجزائري في أول تأسيسه بمليار دينار جزائري ومقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري ومقسمة بين:

1. حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
2. من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات والهيدروليك"
3. من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".
4. من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

2- أهداف ومهام البنك الوطني الجزائري

2-1- أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف يسعى لتحقيقها، سيتم التطرق لأهم أهدافها في ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية، وإدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع.

- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي، وتؤدي دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

2-2- مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بوظائف مثله مثل أي بنك أي يستلم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات، كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك، كما تقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية، وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر، كما من الممكن أن يكتتب على أي مؤسسة، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية، وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات.

- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.

- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويل، وكذا يقوم بجميع عمليات الاكتتاب والخصم وشراء كل الأوراق التجارية والمالية.

- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل، ومنح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، وتمويل التجارة الخارجية.

- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع الاكتتاب في السندات العامة والأسهم، وتسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.

- معالجة كل عمليات التبادل على حساب أو لأجل، وكل أنواع القروض والرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

- تقديم خدمات عبر الانترنت، أي خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنت بشعار "سددوا معاملاتكم عبر الانترنت=أكثر بساطة ليومياتكم" بواسطة البطاقة البيبنكية.

هناك بعض معطيات حول البنك الوطني الجزائري وهذا في نهاية 31 ديسمبر 2015 حيث بلغت:

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني،و مديرية جهوية للإستغلال.

- 138 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)، وأكثر من 5000 موظف.

- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الالكترونية (EDI).

- 160165 بطاقة بيبنكية، 2513197 حساب للزبائن.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي من المديرية العامة كإدارة عليا وتتفرع إلى مجموعة من مديريات وأقسام وكل منها لها مسؤوليات ووظائف تقوم بها، ومن بين مديريات نجد مديرية تسيير المخاطر التي تعتبر من أهم مديريات في البنك حيث تقوم برصد وتحديد مختلف المخاطر وتحليلها وإعطاء حكم لها، ويتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

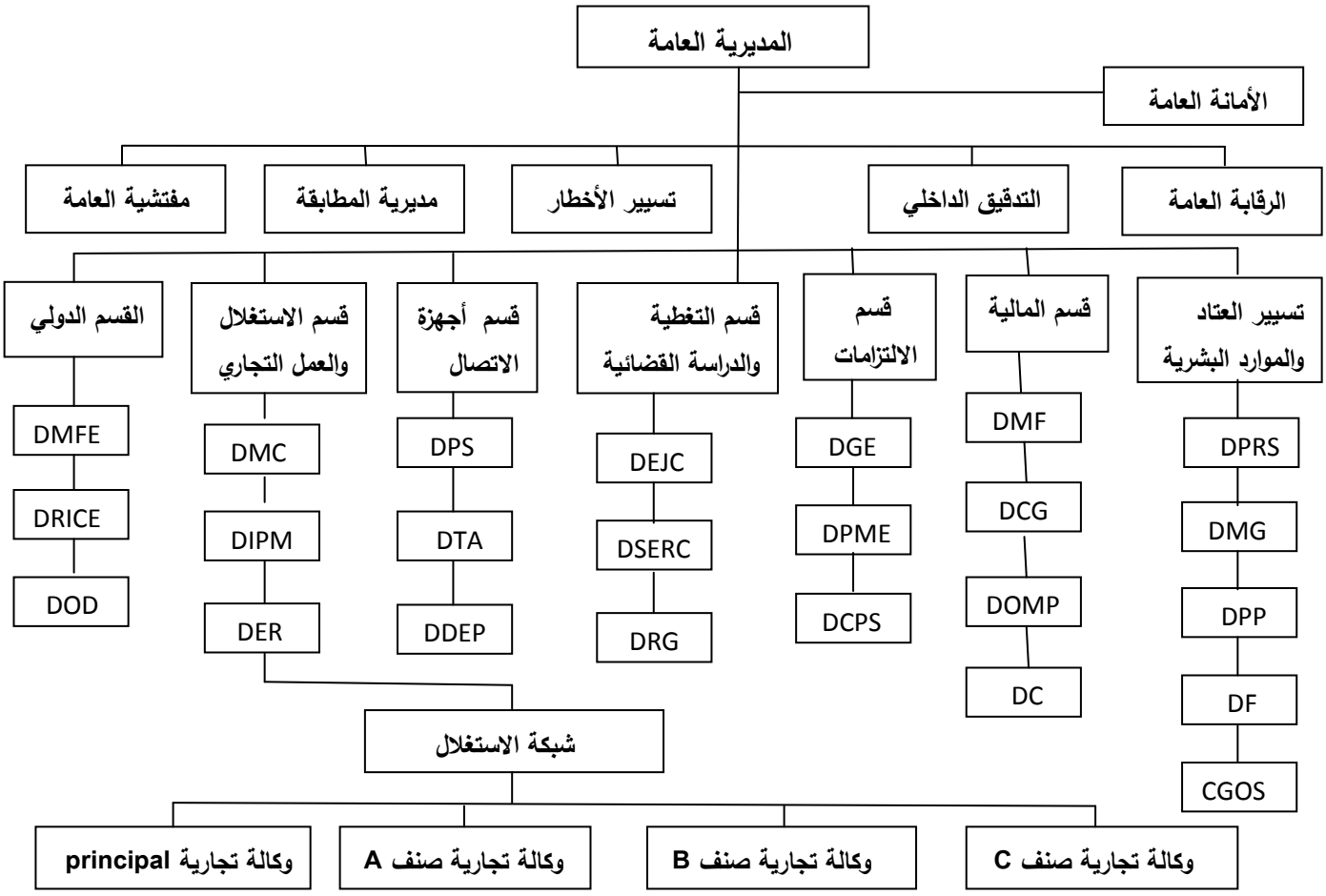

1-الهياكل الملحقة بالمديرية العامة: وتضم ما يلي

الأمانة العامة، المفتشية للرقابة العامة، المفتشية العامة، مديرية التدقيق الداخلي، مديرية التسيير الأخطار، مديرية المطابقة.

2-الهياكل التابعة للقسم الدولي:

مديرية التحركات المالية مع الخارج (**DMFE**)، مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية (**DRICE**)، مديرية العمليات المستندية (**DOD**).

3-الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري:

مديرية تأطير الشبكات (**DER**)، مديرية التسويق والاتصال (**DMC**)، مديرية الدفع والنقد (**DIPM**).

4-الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

مديرية تطوير الدراسات والمشاريع (**DDEP**)، مديرية التكنولوجيا والهندسة (**DTA**)، مديرية الإنتاج والخدمات (**DPS**).

5-الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:

مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض (**DSERC**)، مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (**DEGC**)، مديرية تحصيل الضمانات (**DEG**).

6-الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

مديرية المؤسسات الكبرى (**DGE**)، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**DPME**)، مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة (**DCPS**).

7-الهياكل الملحقة بقسم المالية:

مديرية المحاسبة (**DC**)، مديرية تنظيم المناهج والإجراءات (**DOMP**)، مديرية مراقبة التسيير (**DCG**)، مديرية السوق المالي (**DMF**).

8-الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية (**DPRS**)، مديرية المحافظة على التراث (**DPP**)، مديرية التكوين (**DF**)، مركز تسيير الخدمات الاجتماعية (**CGOS**).

9-شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

المطلب الثالث: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال سنتين 2013-2014، والتي تؤدي دوراً مهماً في عملية تقييم الأداء المالي، وهذه القوائم سنعرضها فيما يلي:

1-القوائم المالية:

الجدول رقم (3): الميزانية العامة للسنتين 2013-2014. (الوحدة: دينار جزائري)

الأصول	2013	2014
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك	308 802 293.00	318 233 779.00
الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة	174.00	212.00
الأصول المالية متاحة للبيع	218 564 490.00	230 569 742.00
حقوق على المؤسسات المالية	168 432 097.00	55 145 087.00
حقوق على الزبائن	1 315 847 592.00	1 831 665 625.00
أصول مالية أخرى	14 032 319.00	14 032 319.00
الضرائب الحالية	8 541 311.00	12 678 581.00
الضرائب المؤجلة	685 352.00	643 381.00
أصول أخرى	37 125 605.00	39 924 437.00
حسابات تسوية	73 510 839.00	77 806 314.00

الاستثمارات في الشركات التابعة، ومشاريع أخرى	17 115 360.00	17 467 981.00
الاستثمارات العقارية	–	–
أصول ثابتة	22 825 562.00	22 190 068.00
أصول غير ثابتة	210 322.00	261 760.00
مجموع الأصول	**2 185 693 316.00**	**2 620 619 286.00**

الخصوم	**2013**	**2014**
البنك المركزي ccp	–	–
ديون بذمة المؤسسات المالية	33 893 136.00	162 789 197.00
ودائع الزبائن	1 498 338 492.00	1 742 545 916.00
سندات الدين في القضية	17 347 240.00	18 698 362.00
الضرائب الحالية	12 544 548.00	9 958 741.00
الضرائب المؤجلة	277 993.00	389 090.00
خصوم أخرى	288 402 920.00	288 693 599.00
حسابات تسوية	56 272 155.00	91 192 610.00
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	11 440 741.00	23 990 196.00
أموال للأخطار المصرفية العامة	50 697 710.00	68 044 201.00
ديون تابعة	14 000 000.00	14 000 000.00
الرأسمال	41 600 000.00	41 600 000.00
علاوات مرتبطة برأسمال	–	–
الاحتياطات	98 985 363.00	106 245 349.00
فارق التقييم	11 807 601.00	2 862 137.00
فارق إعادة تقييم	14 122 289.00	14 122 289.00
ترحيل من جديد	5 703 142.00	5 703 142.00
نتيجة السنة المالية الصافية	30 259 986.00	29 784 457.00
مجموع الخصوم	**2 185 693 316.00**	**2 620 619 286.00**

الجدول رقم (4): قائمة النتائج للسنتين 2013-2014. (الوحدة: دينار جزائري)

الإشارة	تعيين الحسابات	2013	2014
+	إيرادات الفوائد	95 134 347.00	111 560 106.00
-	أعباء الفوائد	18 889 225.00	24 588 757.00
+	إيرادات الخدمات	1 916 186.00	1 785 268.00
-	أعباء الخدمات	56 746.00	47 262.00
+/-	صافي الأرباح أو خسائر من الأصول المالية	12.00	19.00
+/-	صافي الأرباح أو خسائر من الأصول المالية	286 386.00	265 133.00
+	إيرادات من الأنشطة الأخرى	105 074.00	132 073.00
-	أعباء من الأنشطة الأخرى	2 489.00	-
	صافي الدخل البنكي	**78 493 545.00**	**89 106 580.00**
-	أعباء التشغيلية العامة	14 363 625.00	15 871 056.00
-	أعباء الاستهلاكات	1 227 432.00	1 325 244.00
	إجمالي الأرباح التشغيلية	**62 902 488.00**	**71 910 280.00**
-	الإضافات إلى مخصصات الخسائر	36 360 311.00	74 801 315.00
+	الإضافات إلى مخصصات الأرباح	16 233 068.00	42 787 301.00
	نتائج العمليات	**42 775 245.00**	**39 896 266.00**
+	إيرادات غير عادية	142 525.00	-
-	أعباء غير عادية	113 236.00	153 068.00
	الربح قبل الضريبة	**42 775 245.00**	**39 896 266.00**
	ضرائب على الأرباح	**12 544 548.00**	**9 958 741.00**
-	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	**30 259 986.00**	**29 784 457.00**

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري CNRC المحمدية (باب الزوار) الجزائر (من طرف المشرف).

الجدول رقم (5): جدول تعهدات خارج الميزانية للسنتين 2013-2014. (الوحدة: دج)

تعهدات	2013	2014
تعهدات الممنوحة	**1 007 845 590.00**	**1 201 719 003.00**
تعهدات بالتمويل الممنوحة لفائدة المؤسسات المالية	10 747 645.00	25 797 563.00
تعهدات بالتمويل الممنوحة لفائدة الزبائن	298 401 621.00	328 584 847.00
تعهدات بالضمان لأمر المؤسسات المالية	428 354 678.00	568 253 621.00
تعهدات بالضمان لأمر الزبائن	270 341 646.00	279 082 972.00
تعهدات مستلمة	**988 423 684.00**	**1 096 270 618.00**
تعهدات بالتمويل مستلمة من المؤسسات المالية	-	-
تعهدات بضمان مستلم من الزبائن	423 128 111.00	530 975 045.00
تعهدات مستلمة أخرى	565 295 573.00	565 295 573.00

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري CNRC المحمدية (باب الزوار) الجزائر (من طرف المشرف).

2-تحليل القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) من أهم أدوات تقييم الأداء، وتؤدي دوراً أساسيا في عملية تقييم الأداء المالي، حيث تعتبر مخرجات المحاسبة هي مدخلات تقييم الأداء المالي، وتظهر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري تراجع في نموا أرباحه الصافية بنسبة ضئيلة جداً خلال السنتين المتتاليتين 2013-2014، حيث بلغ هذا التراجع مبلغ 47552900 دينار جزائري أي بنسبة تراجع 1,57% لسنة 2014 مقارنة لسنة 2013، وذلك راجع إلى زيادة في العناصر غير العادية (الأعباء).

كذلك من خلال الميزانية العامة نلاحظ أن الحقوق على المؤسسات المالية عرفت تناقص كبير حيث بلغت نسبة ب67,25% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وكذا الحقوق على الزبائن فعرفت تزايد بنسبة 39,2% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وارتفعت الودائع لدى البنك بنسبة معتبرة تقدر ب16,29%، وعلى جانب آخر نلاحظ تزايد ديون بذمة المؤسسات المالية بنسبة 380% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

أما فيما يخص البنود خارج الميزانية فقد عرفت تزايد في كلا بندين من التعهدات الممنوحة والتعهدات المستلمة، حيث بلغت نسبة زيادة لإجمالي التعهدات الممنوحة ب19,23%، أما نسبة زيادة لإجمالي التعهدات المستلمة بلغت 10,91% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

المبحث الثاني: دراسة الأداء المالي والمخاطر للبنك الوطني الجزائري.

من أجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك ودرجة المخاطر المحيطة به، يتم التطرق إلى بعض المؤشرات والتي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك.

يقوم نشاط البنك على عاملين مهمين هما الربحية وتوفير السيولة، فعلى البنك التوازن بين هذين العاملين، ولكن مع أخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر التي تواجهها، لأن تحقيق الربح يتطلب مواجهة المخاطر المختلفة، وفي المقابل زيادة السيولة سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية، ومن هنا سيتم التطرق إلى تحليل النسب الربحية والسيولة وكذا المؤشرات المخاطر لمعرفة مستوى الأداء المالي.

المطلب الأول: قياس وتحليل السيولة في البنك الوطني الجزائري.

هناك مجموعة من النسب المالية لمعرفة كفاءة السيولة النقدية للبنك، وبتالي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية.

1- مؤشرات قياس السيولة:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى قياس مقدار التوفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات والتي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم المؤشرات مايلي:

1-1- نسبة الاحتياطي القانوني:

يتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك، ويحدده البنك المركزي وفقا للمصلحة العامة، وتحسب كالآتي:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع)

من خلال القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، يمكن حساب نسبة السيولة النقدية، والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (6): يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
نسبة الاحتياطي القانوني	%20,60	%18,26

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني خلال سنتين 2013 و2014، وذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في إجمالي الودائع أي بنسبة زيادة 16,29% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، أي راجع إلى زيادة كبيرة للإجمالي الودائع مقارنة بالأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، وعموما يمكن اعتبار هذه النسبة إيجابية ومن شأنها أن تعكس مدى اهتمام البنك بعنصر السيولة، وهو ما يساهم بالتأكد في تعزيز ثقة الجمهور.

1-2- نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي):

وهي وسيلة لتوفر قدر من الأمان كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الأخرى، وليس الودائع وحدها، وتحسب كالآتي:

نسبة السيولة النقدية = (أرصدة النقدية لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى)

الجدول رقم (7): يوضح تطور نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
نسبة السيولة النقدية	%15,57	%13,15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية قد انخفضت بنسبة معتبرة أي من 15,57% سنة 2013 إلى 13,15% سنة 2014، وذلك راجع إلى زيادة في الالتزامات المختلفة المتعلقة بالبنك، حيث بلغت هذه الزيادة 22,04% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

1-3- نسبة القروض إلى إجمالي الودائع:

تقيس هذه النسبة مقدار القروض المشكلة من إجمالي الودائع من خلال البنك، وتحسب كالآتي:

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = (القروض / إجمالي الودائع)

انطلاقا من القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن حساب نسبة القروض إلى إجمالي الودائع.

الجدول رقم (8): يوضح تطور نسبة القروض إلى إجمالي الودائع خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	%96,87	%99,02

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول قد ارتفعت حيث بلغت سنة 2013 نسبة 74,84% وهي نسبة متقاربة بنسبة لسنة 2014 أي بنسبة 71,99%، وهذا راجع لزيادة الملحوظة في إجمالي الودائع بنسبة24,35% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ولتدقيق أكثر انخفاض في القروض الممنوحة للمؤسسات المالية بنسبة كبيرة أي بنسبة 67,26% لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وفي المقابل زيادة في قروض الموجهة للزبائن بنسبة 39,2% لسنة 2013 مقارنة بسنة 2014.

ومن خلال الجدول رقم (6) و(7) و(8) نلاحظ نسب السيولة مقبولة، مما يدل على قدرة البنك الوطني الجزائري على تلبية الاحتياجات من السيولة أثناء الطلب عليها، ويدل كذلك انخفاض مخاطر السيولة وفي المقابل تشير إلى انخفاض العائد البنك، وإلى أنه على البنك توخي الحذر لأن الاحتفاظ بالأموال فائضة غير مستثمرة ليس في صالحه.

2- مؤشرات تحقيق الأمان:

هناك جملة من المؤشرات التي يستعملها البنك لغرض قياس الأمان وإمكانيته على مواجهة الالتزامات، ومن أهمها ما يلي:

2-1- قابلية البنك على رد الودائع:

يتم قياس قابلية البنك على رد الودائع إلى أصحابها، وذلك عن طريق احتساب وتحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية وإجمالي الودائع لديه، وذلك كما يلي:

قابلية البنك على رد الودائع = (حقوق الملكية / إجمالي الودائع) × 100

انطلاقا من القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن حساب معدل قابلية البنك على رد الودائع، والنتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): يوضح تطور نسبة قابلية البنك على رد الودائع خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
نسبة قابلية على رد الودائع	%13,51	%11,49

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن نسبة قابلية البنك على رد الودائع عرفت انخفاض خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2014، أي 13,51% سنة 2013 و11,49% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة في إجمالي الودائع وفي المقابل نقصان في حقوق الملكية، هذه نسبة لا يمكن الحكم عليها مباشرة، وإنما يتم الحكم عليها بمقارنتها مع النسب الخاصة بالبنوك المنافسة الأخرى.

2-2- معدل الأصول الخطرة:

يعني هذا مقدار يمكن أن تتحمله الأموال من الأصول الخطرة ، ويقصد بالأصول الخطرة هي الأصول غير السائلة ويتم حسابها كما يلي:

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول – الأصول السائلة

وتشمل القروض بكل أنواعها، الأوراق المالية، الأصول الثابتة، وباقي الأصول الأخرى غير السائلة.....، وهذه الأصول سميت بهذا الإسم لأنها لا تتحول بسهولة إلى نقدية وإنما يتم بيعها وإن عملية البيع غالبا تكون مكلفة وينجر عنها خسارة، كما أن القروض والأصول الأخرى تحتاج لوقت لكي يتم استرجاعها وفي المقابل المخاطر التي تتعرض لها، ويتم احتساب معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة كالآتي:

معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة = حقوق الملكية / (مجموع الأصول – الأصول السائل)

الجدول رقم (10): يوضح تطور معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	%10,79	%8,7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة كان منخفضا، وعرف تناقص خلال سنتين وهذا تناقص يرجع إلى زيادة معتبرة لإجمالي الأصول الخطرة لدى البنك أي بنسبة 22,67% لسنة 2013 مقارنة بسنة 2014.

هذه النتائج هي نتائج منخفضة نوعا ما، وذلك بسبب الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك إذا أراد بيع أحد أصوله من أجل الحصول على السيولة، ولا يمكن الحكم عليها مباشرة وإنما يتم مقارنتها مع النتائج الخاصة بالبنوك الأخرى.

2-3- هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

هذه العلاقة توضح قابلية البنك الوطني الجزائري على مواجهة المخاطر التي تنجم عن هبوط قيمة استثمارية في الأوراق المالية، ويتم تحديدها وذلك بنسب حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية كما يلي:

هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار= حقوق الملكية / مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

من خلال القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن حساب هذه النسب كالآتي:

الجدول رقم(11): يوضح تطور هامش الأمان في مواجهة المخاطر الاستثمار خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
هامش الأمان في مواجهة المخاطر الاستثمار	%87,05	%81,89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها انخفاض هامش الأمان للبنك خلال السنتين (2013-2014)، أي من نسبة 87,05% سنة 2013 إلى نسبة 81,89% سنة 2014، ونظراً للتوسع في الاستثمار في الأوراق المالية عرف هامش الأمان تراجع وتناقص.

المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشرات الربحية في البنك الوطني الجزائري

تعتبر مؤشرات الربحية بمثابة وسيلة رقابة على البنك لتحقيق أهدافه العامة مما تخدم إستراتيجيته، وباعتبار أن الربحية هي غاية التي يسعى البنك لتحقيقها، لذلك هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها في تقييم الأداء المالي، وبناءاً على القوائم المالية المتوفرة سيتم قياس وتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري.

1-معدل عائد على الحقوق الملكية (ROE):

يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية، فإذا كانت المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك، وهذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الحقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

الجدول رقم (12): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2014

	2013	2014
معدل عائد على الحقوق الملكية	0,14	0,15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في معدل العائد على الحقوق الملكية خلال السنتين بنسب متقاربة جداً حيث بلغت 0,14 سنة 2013، و0,15 سنة 2014، وهذا الزيادة راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية بنسبة 1,57% لسنة 2013 مقارنة بسنة 2014، ولتدقيق أكثر على زيادة في الاحتياطات بنسبة معتبرة تقدر ب7,33% لسنة 2013 مقاربة بسنة 2014، فكلما ارتفع هذا معدل كلما كان ذلك مؤشراً إيجابيا على الأداء المالي للبنك، نستنتج أن مردودية الأموال الخاصة في البنك الوطني الجزائري

ضعيفة، وهو ما يدل على أنه يعتمد في تمويل نشاطاته على الموارد الذاتية، أو لا يوظفها بالكفاءة اللازمة.

2- معدل العائد على الأصول (ROA):

يقيس معدل العائد على الأصول صافي الدخل الناتج عن استثمار كافة الأصول المملوكة، لذا فإنه يعكس كفاءة البنك في إدارة موجوداته (أصوله)، ويتم حسابه كالآتي:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (13): يوضح تطور معدل العائد على الأصول خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
معدل العائد على الأصول	0,014	0,011

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ معدل العائد على الأصول قد انخفض بمعدلات ضئيلة ومتقاربة، حيث بلغت 0,014 سنة 2013 و0,011 سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الملحوظة في أصولها بنسبة معتبرة تقدر 19,89% لسنة 2013 مقارنة بسنة 2014، وفي المقابل انخفاض في النتيجة الصافية بنسبة ضئيلة جداً (1,57%)، كلما انخفض هذا معدل كلما يعود إلى انخفاض النتيجة الصافية، ويمكن تفسير ذلك بعدم قدرة البنك على تحقيق التوظيف الأمثل لأصوله من أجل توليد الأرباح المرغوبة، أو عدم التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيف.

3- معدل الرفع المالي:

يبين معدل الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة (الحقوق الملكية) في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل الرفع المالي = مجموع الأصول / حقوق الملكية

الجدول رقم (14): يوضح تطور معدل الرفع المالي خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
معدل الرفع المالي	10,79	13,08

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه، نلاحظ ارتفاع معدل الرفع المالي خلال السنتين، هذه المعدلات كانت متقاربة، وهذه الزيادة لا يمكن اعتبارها إيجابية، فالبنك الوطني الجزائري أعتمد على موارد مالية غير أمواله الخاصة لتمويل أصوله، وإن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية (ROE) ويشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة.

4- هامش الربح (PM):

يقيس هذا المعدل صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، ويحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات

الجدول رقم (15): يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
هامش الربح	0,311	0,223

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق معدلات هامش ربح منخفضة خلال السنتين، حيث بلغت 0,311 سنة 2013 و 0,223 سنة 2014، فكلما انخفض هذا المعدل كلما دل ذلك على عدم كفاءة البنك في خفض المصاريف والضرائب.

5- منفعة الأصول:

منفعة الأصول تعبر عن الإدارة والاستعمال الجيد للأصول (جودة الأصول) من قبل البنك أو توظيف الأصول في أوجه أثر إيراد، وتحسب كالآتي:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

الجدول رقم (16): يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
منفعة الأصول	0,04	0,05

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن منفعة الأصول قد ارتفعت بمعدلات ضئيلة جداً خلال سنتين (2013-2014)، حيث بلغت 0,04 سنة 2014 و0,05 سنة 2015، وهذا راجع إلى زيادة معتبرة في إجمالي الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة في إجمالي الأصول أي بنسب على التوالي 37,25% و19,89%.

المطلب الثالث: قياس وتحليل المخاطر في البنك الوطني الجزائري.

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد، وعليه تختلف ربحية البنك باختلاف مخاطر عملياته، ويتم التطرق إلى قياس أهم مخاطر التي تتعرض لها البنك.

1-مخاطر السيولة:

وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أو عدم إمكانية تحويل بعض أصوله إلى سيولة نقدية بأقل تكلفة، وتحسب كالآتي:

مخاطر السيولة (1) = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مخاطر السيولة (2) = النقد والأرصدة لدى البنوك / إجمالي الأصول

الجدول رقم (17): يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2013-2014

	2013	2014
مخاطر السيولة (1)	%9,26	%7,64
مخاطر السيولة (2)	%9,55	%12,14

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، يشير إرتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة على إعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية أو الأرصدة لدى البنوك، وراجع لزيادة الأرصدة النقدية بنسبة 52,40% لسنة 2013 مقارنة بسنة 2014.

2- مخاطر سعر الفائدة:

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساساً بالنسبة لسعر الفائدة، ويحسب كالآتي:

مخاطر سعر الفائدة (1) = الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

مخاطر سعر الفائدة (2) = الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

الجدول رقم (18): يوضح تطور مخاطر سعر الفائدة خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
مخاطر سعر الفائدة (1)	%67	%71
مخاطر سعر الفائدة (1)	%70	%72

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مخاطر سعر الفائدة مرتفعة تدل على أن الأصول ذات تأثر وتقلب بأسعار الفائدة، وهو ما يشكل خطر على البنك.

3- مخاطر الائتمان:

توضح المخاطر الناجمة عن فقدان جزء أو كل من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معاً، وتحسب بالعلاقة التالية:

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

الجدول رقم (19): يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2013-2014

	2013	2014
مخاطر الائتمان	%2,4	%3,9

مصدر: إعداد الطالبة بناءاً على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها، أن مخاطر الائتمان تمثل نسبة مقبولة خلال السنتين، وذلك راجع إلى ارتفاع كلا من إجمالي القروض ومخصصات خسائر القروض، ولذلك على البنك العمل على تخفيض وذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين ورفع نسبة احتياطي القروض.

4- مخاطر رأس المال:

تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمواجهة الخسائر الاستثمار دون مماس بالودائع، وتحسب بالعلاقة التالية:

مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

الجدول رقم (20): يوضح تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2013-2014.

	2013	2014
مخاطر رأس المال	%9,2	%7,6

المصدرَ: من إعداد الطالبة بناءاً على المعطيات البنك الوطني الجزائري.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ إنخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مواجهة المخاطر، كما أن مخاطر رأس المال تتأثر بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار التي يوزعها ومقدار الأرباح المحتجزة).

خلاصة:

إن أهم ما يمكن استنتاجه في خلاصة هذا الفصل، الذي تم فيه محاولة تجسيد الجانب النظري على الواقع العملي التطبيقي من خلال اعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، وبتطبيق بعض مؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء المالي والمخاطر للبنك خلال الفترة 2013-2014، حيث نجد أن هذه الأخيرة في تراجع نموا أرباحه وهذا ما بينه مؤشر هامش الربح ومؤشر عائد على الأصول، ولكن بانخفاض ضئيل وذلك راجع إلى زيادة في سيولة، وكذا نستنتج أن البنك الوطني الجزائري شهد انخفاض في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وارتفاع ضئيل في مخاطر رأس المال.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد معالجة الموضوع المطروح الذي تم على الإشكالية التي تدور حول ماهو دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات البنكية، وبعد الدراسة والبحث وتطبيق مؤشرات تقييم الأداء المالي والمخاطر على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014/2013، وذلك لإبراز دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي.

بعد العرض المقدم للجانبين النظري والتطبيقي، وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات، الاقتراحات، وآفاق الدراسة.

- **عرض نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة نستخلص النتائج التالية:

-جانب الربحية: يعتبر البنك الوطني الجزائري أقل ربحية وذلك بانخفاض ضئيل على مستوى مؤشرات الربحية (ROA، ROE،PM) خلال فترة الدراسة (2013-2014) ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك، وعدم اعتماده على صيغ تمويلية مضمونة الربحية.

-جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن البنك الوطني الجزائري أقل تحكما في مراقبة وتدانيه لتكاليف نشاطه، ويعود ذلك كثرة الفروع والوكالات أي كثرة حجم النشاط وبالتالي ارتفاع في مستوى التكاليف الثابتة.

-جانب الإنتاجية الأصول: جاءت مؤشرات إنتاجية الأصول (منفعة الأصول) نسب متقاربة بين سنتين ، كما يعكس عدم تنوع المحفظة البنكية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك التجارية.

-جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمول الغير وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتبينت الدراسة أن البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة بالأموال الغير.

–أما بنسبة لمؤشرات الأمان فهي نسب مقبولة ولكن تتسم بانخفاض خلال سنتين، وبينما مؤشرات المخاطر نستنتج أنها في تذبذب ، أي انخفاض مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وارتفاع مخاطر رأس المال.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

–الفرضية الأولى المتمثلة في أن إدارة المخاطر هي منهج للتخطيط والمراقبة واتخاذ القرار حول المخاطر التي تتعرض لها البنوك، تقوم إدارة المخاطر بتخطيط ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من خلال تقارير تسجل فيها كل ما يخص مخاطر وتقديرات و حلول حول المخاطر وتوجه إلى إدارة البنوك وهي التي تتخذ قرار بناءاً على التقرير، وهذا ما يثبت عدم صحة فرضية الأولى.

– الفرضية الثانية: توجد عدة مخاطر التي تتعرض لها البنوك هناك مخاطر مالية وغير مالية، ويتم قياسها بعديد من المؤشرات والنماذج، وهذا حسب المعلومات المتوفرة، وثبتت صحة هذه الفرضية.

– الفرضية الثالثة والمتمثلة في أن إدارة المخاطر ذات أهمية في تفعيل الأداء المالي عن طريق القياس وتحليل الأداء المالي والمخاطر بالاستعمال مجموعة من مؤشرات والنماذج وذلك حسب كل حالة ومعلومات المتوفرة لتقليل من المخاطر في حالة ظهورها أو محاولة الحد منها وذلك لمحافظة على ربحيتها وتزيد من استقرارها ورفع أدائها المالي، وثبتت صحة هذه الفرضية.

- **الاقتراحات:**

استناداً للنتائج المتوصل إليها يمكن التقدير بعض التوصيات التي من شأنها التي يمكن على البنك التحكم في المخاطر، ومن بينها نذكر مايلي:

–نظراً للبنك من البنوك الكبيرة في الجزائر وأن المخاطر جزء من عمل البنوك، محاولة البنك إعطاء لكل أهم نوع من أنواع المخاطر مسؤول ذو خبرة وكفاءة وذلك لدراسة الدقيقة للخطر.

– تحديث وعصرنة منظومة البنكية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنواوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر التي تعتبر أهم قسم من أقسام البنك.

– مواكبة التطورات مقررات لجنة بازل والعمل عليها.

– فتح مجال التعاون أكثر بين الجامعة الجزائرية والبنوك لتسهيل ربط جانب النظري بالواقع العملي في البحوث العلمية.

– تكثيف الدورات التكوينية الجادة، على فترات زمنية مستمرة ومتواصلة حول تطورات إدارة المخاطر.

- **آفاق الدراسة:**

بعد دراسة الموضوع يمكن إشارة إلى بعض النقاط قد تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية تستحق البحث، وهي:

- الإستراتيجيات الحديثة لإدارة المخاطر وفق لمتطلبات لجنة بازل.
- دور إدارة مخاطر الائتمان في تفعيل الأداء المالي.

إن عملية التقييم التي قمت بها مست بنك واحد ولسنتين فقط، نأمل دراسة نفس الموضوع ولكن لدقة أكثر دراسة نوع من أنواع المخاطر، وكذا تمديد السنوات، ومقارنة لعدة البنوك لاكتشاف التنافسية بينها.

المراجع والمصادر

باللغة العربية:

الكتب:

1- الكرخي مجيد، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

2- براني أبو شهد عبد الناصر، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

3- حسن فلاح عداي الحسيني ومؤيد عبد الله الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

4- لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2017.

5- موسى شقيري نوري ومحمود إبراهيم نور وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأول، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

6- محمود حمزة الزبيدي، **التحليل المالي**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

7- محمود محمد الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

8- سلام أسامة عزمي وشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

9- عبد العال حماد طارق ، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

10- راشد صادق الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

11- شودار الحمزة وبالقي، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر**، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، عين مليلة، 2010.

المجلات والدوريات:

12- أسماء طهراوي وبن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات الاقتصادية الإسلامية، العدد 1، المجلد 19، 2013.

13- مبارك بوعشة، **إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة الجزائر)**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2012.

14- ناصر سليمان وآدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة – أي دور البنك في الجزائر**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 2، جوان 2015.

15- نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **بازل1 وبازل2**، السلسلة 5، العدد5، الكويت، نوفمبر 2012.

16- سارة بركات، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى الجزائر**، أبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015.

17- عبد الستار رشيد، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس المخاطر السيولة المصرفية**، معهد الإدارة، الرصافة، 2005.

18- عبد القادر بريش وزهير غراية، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق المبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصادية والمالية، العدد 00، 2015.

19- عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

20- فرج شعبان، **دروس موجهة لطلبة ماستر**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014.

21- صيفي حسينة ونوال بن عمارة، **قياس الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة**، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015.

22- قريشي محمد جموعي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية**، مجلة الباحث، العدد 3، الجزء الأول، 2014.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

23-أنفال بوجلال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية خلال 2013-2013**، أطروحة دكتورا، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016.

24- نجار حياة، إدارة **المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل بدراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورا، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014.

25- عبد الحي محمد عبد الحميد، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتورا، علوم المالية والمصرفية، حلب، 2014.

26- توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي**، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

27- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية وتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.

المواقع الإلكترونية:

1- www.bna.dz

2- **www.kids.edn.kw**

الملاحق

الملحق رقم (1): الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل.

درجة المخاطرة	طبيعة الأصول
0%	-النقدية تمثل العملة المحلية والأجنبية. -المطلوب من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة المحلية. -المطلوبات الأخرى من الحكومة المركزية لدول المنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنوكها المركزية. -المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو الحكومات المركزية في الدول(OECD).
10% وذلك حسب تقدير السلطات المعنية	-المطلوبات من القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة.
20%	-المطلوب من بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي،بنك التنمية الإفريقي،بنك الاستثمار الأوروبي....) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة من هذه البنوك. -مطلوبات من بنوك مرخصة في الدول (OECD) وقروض مضمونة من قبلها. -مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات منطقة (OECD) أو قروض مضمونة من قبلها. -مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج دول منطقة (OECD) وتبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة. -نقدية جاري تحصيلها.
50%	-قروض مضمونة بالكامل برهن على عقارات لأغراض السكن أو تأجير.
100%	-المطلوبات من القطاع الخاص. -المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD لم تكن مقومة بالعملة الوطنية ممولة لها. -المباني والآلات والمعدات وجميع الموجودات الأخرى.

الملحق رقم (2):

1-معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية

مخاطر عناصر الأصول	معدلات ترجيح المخاطر
قروض للزبائن	100%
سندات التوظيف	100%
سندات المساهمة	100%
حسابات التسوية	100%
حسابات جارية لدى البنوك والمؤسسات المالية	100%
الديون على البنوك المقيمة بالجزائر	5%
الديون على البنوك المقيمة بالخارج	20%
سندات الدولة	0%
ديون أخرى على الدولة	0%

المصدر: لعراف فائزة، **مدى تكيف نظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2010، ص 128. نقلا عن، وثائق البنك الخارجي الجزائري، مارس، 2002.

2-ترجيح مخاطر الإلتزامات خارج الميزانية

صنف الخطر	طبيعة المدين	نسبة الخطر المقابل
خطر ضعيف	دولة، مركز الحساب البريدي الجاري، بنك المركزي.	0%
خطر متواضع	مؤسسات بنكية مقيمة بالجزائر.	20%
خطر متوسط	مؤسسات بنكية مقيمة بالخارج.	50%
خطر مرتفع	زبائن آخرين	100%

المصدر: لعراف فائزة، **مرجع نفسه**، ص 128.نقلا عن، من ملاحق التعليمة رقم 74-94 المجددة لقواعد الحذر في تسيير البنوك.

ملخص

تتمحور هذه الدراسة حول دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي في البنوك، ويهدف هذا البحث إلى إبراز مضمون إدارة المخاطر و الأداء المالي والوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة الأداء المالي للبنوك.

بعد استعراض الجانب النظري لإدارة المخاطر و الأداء المالي جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتقييم الأداء المالي ومدى تأثره بالمخاطر، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري محل الدراسة، وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث هو أن البنك يحقق تراجع في نمو أرباحه وكذا انخفاض مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تقييم الأداء المالي، البنك الوطني الجزائري.

Résumé

Cette étude porte sur le rôle de la gestion des risques d'activer la performance financière dans les banques. La recherche vise à mettre en évidence le contenu de la gestion des risques et de la performance financière, et aussi l'importance des indicateurs les plus utilisés pour mesurer l'etendue sécurisé de la performance financière des banques. Après un aperçue de la partie théorique de la gestion des risques et de la performance financière , l'autre partie paratique est venu comme une tentative d'évaluation de la performance financière qui la entoure par les risques, ou il basé sur des états financiers de la Banque Nationale d'Algérie dans le cadre de l'étude, Les résultats plus importants obtenus dans cette recherche sont que la banque a realisé une réduite dans l'augmentation bénéficière et dans les risques de liquidité et du credit aussi.

Mots-clés: gestion des risques, l'évaluation des résultats financiers, la Banque Nationale d'Algérie.